

● أخبار قصيرة

ماسك ينتقد مستشار ترابم الإقتصادي

ذكر موقع "أكسيوس" الأمريكي أن وزير الكفاءة الحكومية الأمريكي إيلون ماسك وجه انتقادات حادة للمستشار الاقتصادي في البيت الأبيض بيتر نافارو عقب تراجع الأسهم نتيجة للرسوم الجمركية. وبحسب الموقع، ارتفعت حدة الانتقادات بعدما قام مستخدم في منصة "X" المملوكة لماسك بالدفاع عن نافارو مستشهداً بحصوله على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة "هارفرد"، فرد ماسك بسخرية قائلاً: "الدكتوراه من هارفرد تُعتبر عائقاً وليست ميزة، إذ تزيد من الغرور أكثر من العقل"، كما أضاف بشكل صريح: "هذا الرجل لم يبين شيئاً في حياته".

وأوضح "أكسيوس" أن قرارات زيادة الرسوم الجمركية التي يدعمها نافارو تسببت في تأثير سلبي على أداء الأسواق المالية خلال اليومين الماضيين.



أوكرانيا.. إضراب سائقي الحافلات احتجاجاً على التجنيد القسري

توقفت خدمات النقل العام في مدينة دروهوبتش بمنظمة لوفوف الأوكرانية، بعد إضراب سائقي الحافلات الصغيرة احتجاجاً على ممارسات التعبئة العسكرية.

وأفادت تقارير إعلامية أوكرانية أن المدينة شهدت شللاً تاماً في حركة النقل العام، حيث لم تخرج أي حافلة للعمل بعد حادثة وقعت في ٤ أبريل، إذ قامت سلطات التجنيد العسكري باقتياد أحد السائقين مباشرة من حافلته وإرساله إلى اللجنة الطبية العسكرية.

يذكر أن قانون تعزيز التعبئة في أوكرانيا دخل حيز التنفيذ في ١٨ مايو/ أيار الماضي، ويلزم القانون جميع المواطنين المشمولين بالخدمة العسكرية بتحديث بياناتهم لدى مكاتب التسجيل والتجنيد العسكري.



الرسوم الجمركية الأمريكية لن تضر باكستان بشكل كبير

قال المصدرون الباكستانيون إن الرسوم الجمركية الأمريكية ليست مضرّة كثيراً لباكستان، حيث أن منافسها الاقتصادي مثل الهند والصين وفيتنام وبنغلاديش يواجهون رسوماً جمركية أعلى في السوق الأمريكية. وبالتالي، لا تتضرر باكستان كثيراً في المنافسة مع الدول الأخرى فيما يتعلق بتصدير السلع إلى أمريكا، وخاصة المنتجات النسيجية.

تبلغ الرسوم الجمركية في باكستان على البضائع الأمريكية ٥٨٪ مقابل ٢٩٪ رسوم جمركية أمريكية على البضائع الباكستانية.

تشكل المنتجات النسيجية ٨٠٪ من صادرات باكستان إلى أمريكا. كما تستورد باكستان من أمريكا أنواعاً مختلفة من العسل ومنتجات غذائية أخرى بالإضافة إلى القطن. في السنة المالية ٢٠٢٤، بلغت صادرات أمريكا إلى باكستان ١,٨٧ مليار دولار، بينما بلغت صادرات باكستان إلى أمريكا ٥,٤ مليار دولار.



عبر استخدامها القوة الناعمة

ما هي أبرز أدوات النفوذ التركي في أفغانستان؟

تولي حامد كرزاي، أعادت علاقاتها مع أفغانستان إلى ما كانت عليه قبل وجود طالبان. في هذا السياق، سعت تركيا خلال العقدين الماضيين إلى تحسين وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في أفغانستان باستخدام هذه الإمكانيات، وتنفيذ برامجها الثقافية والاقتصادية والسياسية خاصة في المناطق التركية في أفغانستان.

من ناحية أخرى، يعتبر بعض الأقوام الأفغانية مثل الأوزبك والقزلباش والقرغيز والهزار في أفغانستان أنفسهم قريبين من تركيا عرقياً ولغوياً، وهذا الأمر أدى إلى استثمارات ثقافية كبيرة من قبل تركيا في أفغانستان، ولدى البلدين الكثير من المشتركات في ثلاث دوائر: الدول الإسلامية، والدول الآسيوية، والمنظمات الدولية، وكانت هناك علاقات جيدة بين الطرفين قبل سيطرة طالبان على كابول. خلال فترة احتلال أفغانستان، كانت تركيا الدولة المسلمة الوحيدة وعضو حلف الناتو التي لديها قوات في أفغانستان. شاركت هذه الدولة بعد عام ٢٠٠١ في المهمة العسكرية "قوات المساعدة الأمنية وإعادة الإعمار في أفغانستان (إيساف)" ومهمة "الدعم الحازم" التابعة للناتو في أفغانستان، واحتلت المرتبة السابعة بين قوات دول التحالف الدولي من الناتو وغير الناتو في أفغانستان.

الخلفية التاريخية

خلال فترة حكم طالبان الأولى، وصلت العلاقات بين البلدين إلى أدنى مستوياتها، ولم تعترف تركيا بطالبان، وبعد سقوط طالبان، تولت هذه الدولة التي كانت تحت قيادة حزب العدالة والتنمية مسؤولية أمن كابول وبعض الولايات الشمالية في إطار قوات إيساف، ومع

الأهداف التركية

من جهة، تصر تركيا في مواجهة التزاماتها تجاه الناتو على أنها ستتعاون مع المجتمع الدولي وأعضاء هذا الحلف، ومن جهة أخرى، تتابع أنشطتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفغانستان. تتمتع هذه الدولة، بالنظر إلى خلفيتها التاريخية ونفوذها المعنوي في أفغانستان، بموقع ومكانة مناسبة، وفي المقابل، سعت حكومات كابول أيضاً إلى إقامة علاقات جيدة مع تركيا. ومن عناصر الربط بين البلدين المتحدثون باللغة التركية والأترك في أفغانستان بما في ذلك الأوزبك والتركمان والقزلباش. في الوقت نفسه، يتمتع منافسو تركيا أيضاً بتاريخ طويل من العلاقات مع

حاولت تركيا بعد عودة طالبان للحكم في أفغانستان، التفاعل معها في المجالات الثقافية والجامعية والتعليمية

إدارتهم. يذهب العديد من الطلاب الأفغان إلى تركيا للدراسات الجامعية بعد الحصول على منح دراسية.

حتى الآن، تلقى حوالي ٢٠٠ ألف طالب أفغاني خدمات تعليمية وحوالي ثمانية آلاف أفغاني خدمات علاجية.

قامت مؤسسة يونس إمره أيضاً بإنشاء مبنى في جامعة كابول باسم قسم الدراسات التركية ومركز أبحاث مولانا. منحة هذه الدولة منحة دراسية جامعية لأكثر من ٥٧ ألف شخص من النخبة الأفغانية.

تنشط "تيكا" أيضاً في إعادة بناء المساجد وأضرحة المشاهير أو القادة الدينين في أفغانستان. على سبيل المثال، يمكننا ذكر بناء ضريح برهان الدين رباني.

تتعاون "تيكا" أيضاً مع منظمة الديانة الحكومية التركية. هناك أيضاً منظمات غير حكومية ذات توجهات قومية وتركية تتواجد في أفغانستان إلى جانب "تيكا". يتعلم الطلاب الأفغان في المدارس التركية في أفغانستان اللغة التركية الإسطنبولية بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية.

استثمرت تركيا حوالي ١,١ مليار دولار في قطاعات الأمن والصحة والتعليم والبنية التحتية في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١ حتى الآن.

كما حاولت تركيا، بعد عودة طالبان للحكم في أفغانستان، التفاعل مع

طالبان في المجالات الثقافية والجامعية والتعليمية. في هذا المسار، يمكننا الإشارة إلى اللقاءات المتكررة للسفير والمسؤولين الأتراك مع القائم بأعمال وزارة التعليم العالي الأفغانية، زيارات الوفود العلمية والأساتذة الأتراك لجامعة كابول، تنظيم معرض للمعالم السياحية التركية في جامعة كابول، وسفر القائم بأعمال وزارة التعليم العالي مع عدد من أعضاء هيئة التدريس ورئيس جامعة كابول إلى تركيا، بناء مدارس دينية، تنظيم أنشطة ثقافية والاحتفال بالخصائص العلمية والثقافية التركية في جامعات أفغانستان، الحفاظ على نشاط المدارس الأفغانية-التركية في أفغانستان، لقاءات العلماء الأتراك مع مسؤولي طالبان بما في ذلك القائم بأعمال وزارة الخارجية، سراج الدين حقاني القائم بأعمال وزارة الداخلية وغيرها من وزارات طالبان؛ زيارة ذبيح الله مجاهد المتحدث باسم طالبان إلى تركيا ولقاءات المسؤولين الأتراك مع قادة حكومة طالبان.

في الوقت نفسه، أكد مسؤولو طالبان أيضاً في هذه اللقاءات على إقامة علاقة قوية ومنتظمة بين تركيا وأفغانستان. يمكن القول إن تيكا، ووزارة السياحة والثقافة، ووزارة الخارجية، وني آر تي، ومؤسسة يونس إمره، ووكالة الاستثمار والدعم، ومكتب المعلومات، وسائل الإعلام والمؤسسات الأخرى، مثل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الإغاثة والإنقاذ، وحقوق الإنسان، والمؤسسات والجامعات، ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، كلها نشطة في الدبلوماسية العامة التركية في أفغانستان؛ بل إن نفوذ تركيا في المجالين الثقافي والإعلامي في أفغانستان شهد اتجاهاً تصاعدياً.

وعلى الرغم من أن هذه المسألة لم تعد محصورة في كونها الرافعة الوحيدة للنفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي التركي في أفغانستان؛ إلا أنها بلا شك تعتبر من الروافع المستدامة في النفوذ الإقليمي لتركيا. لذلك، سعت تركيا خلال العقدين الماضيين إلى تحسين وتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي في أفغانستان باستخدام هذه الإمكانيات. اتبعت تركيا في العقود الأخيرة نفس السياسة تجاه مجتمع الهزار (بنسبة حوالي ١٥٪ من إجمالي المجتمع) وتهدف إلى النفوذ في المجموعات المذكورة بالهام من الهوية التركية. تحاول تركيا، من خلال نشر فكرة أن مجتمع الهزار ينحدر من أقوام المغول الذين هم من الأصل التركي، بطريقة ما جعلهم يتعاونون معها.

يعتبر العديد من القادة السياسيين لمجتمع الهزار تركيا بينهم ووطنهم الأمن وهاجروا (فروا) إلى ذلك البلد بعد سيطرة طالبان. بالإضافة إلى المجتمعات الثلاثة المذكورة، أقامت الحكومة التركية أيضاً علاقات خاصة مع المجتمع الإسلامي المرتبط بالطاجيك.

بناءً على التوضيحات المقدمة أعلاه، تابعت تركيا أنشطتها الثقافية والتعليمية منذ عام ٢٠٠٥ من خلال مؤسستين: مؤسسة يونس إمره ووكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا)، ونتيجة لذلك هنالك حتى الآن أكثر من ألف مشروع، أكثر من نصفها تعليمي وصحي. اليوم، تمكنت المدارس الأفغانية-التركية من جذب عدد كبير من الطلاب والطلاب الجامعيين الأفغان في العديد من المدن الكبيرة في أفغانستان.

حالياً، يدير الأتراك ١٧ موقعاً ويعلمون أكثر من ٥٠٠٠ طالب في ٤٠ مدرسة تحت

أفغانستان، ومثل المسؤولين الأتراك، فهم أيضاً على دراية بأهمية هذا البلد الجيوسياسية والجيواستراتيجية، وفي هذا السياق، لن تجد تركيا طريقاً سهلاً للوجود العسكري والاقتصادي والثقافي الواسع وغير المتنافس في أفغانستان. إن مطلب تركيا من الوجود في أفغانستان، هو توسيع المساحة المادية والنفوذ المعنوي لتركيا.

لدى أفغانستان في المناطق الشمالية حدود مشتركة مع أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان، وتفتح البلدان المذكورة جغرافياً واسعة للعالم التركي. سيسهل وجود تركيا في أفغانستان، باستغلال المزايا الجغرافية، إقامة علاقات وثيقة واستراتيجية بين أنقرة ودول آسيا الوسطى. إن اقتراب تركيا من هذه المنطقة الجغرافية التي تشترك في التاريخ والثقافة سيخلق أيضاً العديد من الفوائد السياسية والاقتصادية لتركيا. أقام فتح ممر نخجوان-باكو بعد حرب قره باغ اتصالاً بين تركيا والعالم التركي، وسيعزز الوجود العسكري التركي في أفغانستان هذا النوع من الاتصال أكثر فأكثر.

الاستراتيجية الثقافية والتعليمية لتركيا في أفغانستان

إحدى أهم الروافع والإمكانيات المهمة لتوسيع العلاقات التركية مع أفغانستان هي وجود الأقلية الناطقة بالتركية في هذا البلد بما في ذلك الأوزبك والتركمان بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ بالمائة. في هذا السياق، يجب القول إن تركيا كان لديها دائماً نظرة مهمة لاستخدام هذه الإمكانيات للنفوذ في البلدان الأخرى على مدار القرن العشرين. الآن أيضاً، في ظل سياسات حكومة أردوغان الإسلامية،

الجيش الألماني يعاني من نقص حاد في القوات والمعدات



وشدد على أن: "النقطة الأساسية هي السرعة، وبالطبع المسألة لا تتعلق فقط بشراء المزيد من الأسلحة، نحتاج أيضاً إلى

وأضاف: "نحتاج إلى ميزانية دفاعية تمول بشكل موثوق ويمكن التنبؤ به كل ما هو مطلوب الآن".

المزيد من الجنود".

وقال هذا المسؤول العسكري الألماني: "ظلت قوة الجيش الألماني الحالية راكدة عند ١٨٠,٠٠٠ جندي لسنوات. كان الهدف لفترة طويلة زيادة عدد القوات إلى ٢٠٣,٠٠٠ فرد. كجيش تطوعي بالكامل يجذب أفرادها من سوق العمل العام، هذا الأمر غير ممكن. في الواقع، يجب أن تزداد هذه القوات إلى حوالي ٢٥٠,٠٠٠ جندي. بالمناسبة، أود أن أرى هذا الرقم في اتفاقية الائتلاف. حتى الآن لا يوجد شيء فيها".

وأضاف في جزء آخر من حديثه: "بناءً على كل ما ظهر سابقاً، يجب أن يكون الجيش الألماني (البيوندسفير) أكبر بمقدار الثلث، وهذا بالطبع كثير. لكننا في أزمة عالمية، وما إذا كنا لا نزال قادرين على الاعتماد مائة

بالمائة أكبر حليف لنا، الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا أمر مشكوك فيه على الأقل". وأكد "هانس بيتر بارتنل" في جزء آخر من حديثه: "إذا أردنا أن نأخذ خطط الناتو على محمل الجد، فعلياً مضاعفة قواتنا البرية، وهو أمر لا يمكن تحقيقه بدون الخدمة العسكرية الإلزامية. أساس الأمر غير ممكن. للبيوندسفير هو الخدمة العسكرية الإلزامية. في عام ٢٠١١، تم تعليق هذه الخطة ويجب أن نعيد لها في عام ٢٠٢٥".

وأضاف: "تضمن الخدمة العسكرية الإلزامية قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا إذا أصبحت الظروف خطيرة، ولهذا السبب كُتبت في دستورنا، والآن أصبح الوضع خطيراً مرة أخرى. يجب أن نُذكر هذه المسألة في اتفاقية الائتلاف".